

في نظام البلاغة العربية- الأسس والإجراءات

أ. د. نشأت علي محمود

المقدمة

تعد البلاغة العربية عنوان نظام اللغة العربية في بيان ميدان إنتاجها وإجراءاتها التطبيقية العملية، فالبلاغة العربية هي ثمرة لمجموع نسيج أنظمة اللغة أي النظام الصرفي والصوتي والنحوي والمعجمي، وقد قامت البلاغة العربية على نظام متماسك له معايير وأسسه كما أن لهذا النظام مقاصده وأغراضه التي على وفقها تسيير إجراءات النص اللغوي، ولن نبحت هنا نشأة البلاغة العربية ووسائل بناء هذا الصرح الكبير مع أن التعريف بأسباب النشأة في كل علم يوضح لنا كثيراً من مفاهيم ذلك العلم ووظائفه وأغراضه وعمده وملحه، بل يوضح لنا موضوع ذلك العلم أيضاً فضلاً عن معرفة اسم الواضع، وإنما لم نذكر نشأة هذا العلم هنا لأننا ذكرناه في بحوث أخرى كما في بحثنا (في لسانيات البلاغة العربية)، ولكن الذي لا بد من ذكره هنا أن البلاغة العربية باعتبارها علماً قد نشأت أساساً لبيان إعجاز القرآن الكريم والرد على الطاعنين، ولاشك أن الجاحظ كانت له اليد الطولى في بحث بعض المفاهيم البلاغية والإشارة إلى مواضيعها ومواضعها ولكن كتب الإعجاز القرآني وكتب الرد على الطاعنين في بلاغة القرآن الكريم لها قصب السبق في تقسيم المفاهيم البلاغية وتحديدتها وذكر الشواهد الشعرية فضلاً عن القرآنية في إجراءاتهم البلاغية، والفضل كل الفضل كان لها في تثبيت البلاغة العربية باعتبارها علماً، ثم بعد ذلك صار للبلاغة العربية نظام رصين له مفهومه وأسسه وإجراءاته، فكان للبلاغة مفاهيم مختلفة عن علم النحو والصرف مع أن البلاغة العربية هي ثمرة علم النحو، وتحددت مقاصد هذا العلم وتوضحت وظائفه الكلية والجزئية ونشرت أقسامه، فصار لعلم البلاغة أسس يقوم عليها ولا يمكن فهم نظام البلاغة العربية دون معرفة هذه الأسس والطريقة التي قام عليها نظام البلاغة العربية في التحليل والتقسيم وبيان وجوه البلاغة، فالتحليل البلاغي والتقسيمات التي ثبتها علماء البلاغة وطريقة تلمس الفنون البلاغية لم تكن كلها ضربة لازب ولم توضع على غير بصيرة بل كانت ضمن نظام متين بحيث يستحق هذا النظام الذي جمع الأسس والإجراءات أن يكون عنوان نظام اللغة العربية وذروتها، وإني على يقين أن من يدرك هذا النظام ويستشرفه يستطيع أن يفهم أنظمة البلاغة في اللغات الأخرى ببسر وسهولة، والدليل على هذا أمران:

أحدهما- سعة موضوعات البلاغة العربية ودقة مفاهيمها وتقسيماتها وإجراءاتها وتحليلاتها بحيث يمكن للقارئ أن يقرأ البلاغة العربية في كتب الإعجاز القرآني وكتب النقد الأدبي وكتب الأدب نفسها فضلاً عن كتب البلاغة العربية، وهذا ما لا يوجد في أي لغة أخرى، وهذا الأمر هو الذي منح علماء البلاغة في أن يصنفوا نحاة وأدباء ونقاداً، فلا يوجد لعلماء البلاغة طبقات كما هو الحال عند النحاة والأدباء والمفسرين والفقهاء

وغيرهم، والقول نفسه يجري في علم الصرف لاندراجه في علم النحو تحقيقاً. الثاني- ما صرح به علماء البلاغة والنقد البلاغي بقولهم ((من عرف ترتيب المعاني واستعمال الألفاظ على وجوهها بلغة من اللغات ثم انتقل إلى لغة أخرى تهيأ له فيها من صنعة الكلام مثل ما تهيأ له في الأولى، ألا ترى أن عبد الحميد الكاتب استخراج أمثلة الكتابة التي رسمها لمن بعده من اللسان الفارسي فحوّلها إلى اللسان

العربي)) العسكري، ٦٥/٢٠١٣، وقال أبو هلال العسكري في ديوان المعاني ((العجم والعرب في البلاغة سواء، فمن تعلم البلاغة بلغة من اللغات ثم انتقل إلى لغة أخرى أمكنه فيها من صنعة الكلام ما أمكنه في الأولى... وبذلك على هذا أن تراجع خطب الفرس ورسائلهم هي على نمط خطب العرب ورسائلها)) العسكري، ٨٩/، والبلاغة في اللغة الانكليزية والفرنسية مثلا ليست بعيدة عن البلاغة العربية في أنواع

ضمن متخير ألفاظ البلاغة، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب فهو القائل ((أنا أفصح العرب بيد أني من قريش))، وقد وصف الجاحظ إمام علم البلاغة وواضعه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ((وأنا ذاك بعد هذا فنأ آخر من كلامه صلى الله عليه وسلم، وهو الكلام الذي قل عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجل عن الصنعة، ونزه عن التكلف، وكان كما قال الله تبارك وتعالى: قل يا محمد: " وما أنا من المتكلمين " سورة ص/٦٨، فكيف وقد عاب التشديد، وجانب أصحاب التعقيب، واستعمل البسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع التصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وشيَّد بالتأييد، ويسر بالتوفيق، وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام، وقلة عدد الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته، لم تسقط له كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بازت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يبذ الخطب الطوال بالكلم القصار ولا يلتمس إسكات الخصم إلا بما يعرفه الخصم، ولا يحتج إلا بالصدق، ولا يطلب الفلج إلا بالحق، ولا يستعين بالخلافة، ولا يستعمل المواربة، ولا يهمز ولا يلمز، ولا يبطي ولا يعجل، ولا يسهب ولا يحصر، ثم لم يسمع الناس بكلام قَطَّ أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقفاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا

نقاط و باقتضاب أحيانا بسبب طبيعة هذا البحث وإذا احتاج الأمر إلى بيان أننا به وذلك فيما لا بد منه، وهذه الأسس هي:

أولاً- البلاغة العربية بنيت على أساس رصين تضمن الصيغ السليمة في بناء الكلمة المفردة.

فقد صنعت لنا البلاغة صنيعا لم يقم به أي علم من علوم العربية وهو ضبطها للألفاظ التي ينبغي استعمالها ودعت إلى التخلص من الألفاظ الرديئة والساقطة والمبتذلة، فأنشأت لنا ما يمكن الاصطلاح عليه بمتخير الألفاظ الفصيحة المستعملة، وهذا الأمر لم تقم به المعاجم العربية لأنها قد جمعت كل الكلمات الواردة والمقيس عليها في محاولة للإحاطة بالفاظ العربية الواردة سواء قل استعمالها أو كثر وسواء كانت الكلمة رديئة في الاستعمال أو مشهورة ومستعملة، لأن مقصدهم في جمع الكلمات يختلف عن مقاصد علماء البلاغة فتغير منهج البحث تبعاً للمقصد، ولهذا فقد حاولت البلاغة العربية أن تجمع الألفاظ التي يحسن استعمالها في الأساليب البلاغية من غير تحرير لهذه الألفاظ بل جمعتها من خلال وضع قوانين هذا المعجم (أقصد معجم متخير الألفاظ الفصيحة المستعملة) فهم ابتداء حصروا لنا كلمات القرآن الكريم التي هي كلها فصيحة، وهذا يسهل علينا كثيرا معرفة الكلمات الفصيحة بسبب الحكم على أن القرآن الكريم أفصح الكلام وأبلغه لوصوله إلى حد الإعجاز في النظم، فألفاظه فصيحة سهلة سلسلة، ثم إن الكلمات التي صدرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أيضا فصيحة وتدخل

فتونها، وإن كان لكل لغة خصوصيتها، ولسبب يخص البلاغة خصت العربية بالقرآن دون غيرها من اللغات، ولا سيما أنه قد ثبت أن إعجاز القرآن في بلاغته كما هو مقرر.

وسنحاول في بحثنا ها تقرّي الملامح المقاصدية في البلاغة العربية لضبط هذه المقاصد عند مواكبتها النصوص البلاغية، كما أن هذا البحث هو محاولة للاهتمام بالصلب وترك الملح أو تعيين الصلب من الملح، فلا بد من استخلاص علم البلاغة من عواري المسائل التي لاتمت إلى البلاغة في شيء، بل وضعها في علم البلاغة عارية. وفي هذا البحث سنقوم ببيان الأسس والإجراءات التي قام عليها نظام البلاغة العربية، ليتضح هذا النظام ويمكن بعدها سهولة اللؤلؤ الى دراسته ومعرفة صناعة البلاغة العربية وطريقة الصياغة فيها، لعلنا أن علم البلاغة لا يزال يحتاج إلى بحوث وكتابات تخرج خرائده ودرره، فهو العلم الذي لم ينضج ولم يحترق، (السيوطي، ١٩٩، ٦/١) فكان البحث في محورين:

المحور الأول: أسس نظام البلاغة العربية:

نقصد بالأسس الأصول الكلية التي يندرج تحتها مسائل جزئية كثيرة، وهذه الأسس يمكن أن نعدّها بجموعها معايررتهم بها البلاغة العربية، ولا شك أن هذه الأسس الكلية هي مفاهيم ولكنها ليست أصولا تجريدية ذهنية كما أنها لا تكتسب القبول من دون اطلاع على موضوعات البلاغة بفنونها الثلاثة، وسنقوم بذكر هذه الأسس على شكل

ثالثاً- إن الغرابة التي تضاد الفصاحة في البلاغة العربية لا يقصد بها غرابة معنى الكلمة عند أي متكلم باللغة العربية

بل قصدوا بالغرابة مما يحتاج فيه إلى التقدير والبحث في معاجم اللغة لمعرفة معنى الكلمة، فقد تكون الكلمة غريبة عند بعض المتلقين دون غيرهم، وقد صنفت مصنفات في غريب القرآن وغريب الحديث، فهذا النوع هومن الغريب الحسن كما وصفه التفتازاني(التفتازاني، ٢٠٠٧/١٤٢-١٤٣) لأن فصاحة كل كلمات القرآن والحديث قد حسمت ابتداء، بل يمكن أن نقول إن الغرابة في الألفاظ ليست وصفا ذاتيا لها ولاعرضا لازما، فقد تكون الغرابة أو الابتذال الذي يلحق بالغرابة لزم من دون زمن ولكان دون مكان، فمثلا ماكان مشهورا معروفا من الألفاظ في زمن قد يكون غريبا في زمن آخر كما في أشعار الجاهليين والموغليين في البداوة، فألفاظها غريبة على شعراء العصر العباسي ومن بعده كعصرنا، فلاتكاد تجد كاتبيا ولاشاعرا يستبطن تلك الكلمات الغريبة ويستحضرها في كتاباته وشعره وقد قسم حازم القرطاجني الغرابة والابتذال في الكلمة فرأى أن الكلمة على أقسام، وهذه الأقسام مفقودة من مناهج البلغاء وقد حفظها لنا السبكي في عروس الأفرح: (السبكي، ٢٠٠٢/٧٢-٧٣).

١×-ماستعمله العرب دون المحدثين وكان استعمال العرب له كثيرا في الأشعار وغيرها فهذا حسن فصيح.
٢×- ما استعملته العرب قليلا، ولم يحسن تأليفه ولا صيغته فهذا لا يحسن إيراده.

ألفاظا ولانعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه)) (الشافعي/١٢٨)، ولهذا اتجه علماء البلاغة إلى وضع قانون كلي بحيث صار هذا القانون منهجا علميا في إدخال الكلمات ضمن متخير الألفاظ البلاغية وهذا القانون لم يكن مثل سائر القوانين اللغوية لأنه لم يعتمد على تحصيل الصفات اللغوية الوجودية لتعسر حصر الكلمات في ضوء قانون الوجود كما لو قيل مثلا إن الكلمات الفصيحة هي الكلمات السهلة السلسلة فهذا الأمر يختلف فيه البلغاء قبل غيرهم والشعراء قبل الكتاب ويوقع المتكلم في خلط كبير.

ثانيا- استعمل علماء البلاغة قانون السلب والضبط بالأمور العدمية في توصيف الكلمة بالفصاحة سهولة الحكم بعد عرض كل كلمة على هذا القانون.

فقالوا الكلمة الفصيحة هي التي تخلو من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي كما نبهوا إلى أثر الانفعال النفسي عند المتلقي في فصاحة الكلمة حين أوجبوا أن لاتكون تلك الكلمة مكروهة في السمع، لأن الألفاظ أصوات (التفتازاني، ٢٠٠٧/١٣٩-١٤٤)

فهذا القانون جمع سلامة البناء وكثرة الاستعمال ومراعاة العرف اللغوي في الاستعمال بأن تكون الكلمة مأثوفة تحمل السلسلة الصوتية. وسيأتي الكلام على العرف اللغوي من حيث مفهومه ومساحته في البلاغة العربية.

أبين في فحوى، من كلامه صلى الله عليه وسلم كثيرا)) (الجاحظ، ١٦/٢-١٨)، وصفا لقاضي عياض أيضا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ((وأما فصاحة اللسان و بلاغة القول فقد كان صلى الله عليه وسلم من ذلك بالمحل الأفضل، والموضع الذي لا يجهل سلاسة طبع، وبراعة منزع، وإيجاز مقطع، ونصاعة لفظ، وجزالة قول، وصحة معان، وقلة تكلف.

أوتى جوامع الكلم، وخص ببدائع الحكم، وعلم أسنة العرب، فكان يخاطب كل أمة منها بلسانها، ويحاورها بلفتها، ويباريها في منزع بلاغتها، حتى كان كثير من أصحابه يسألونه في غير موطن عن شرح كلامه وتفسير قوله)) (عياض، ١٤٠٧/١٦٥)، فقد وضعت لنا البلاغة العربية مدونة كبرى في معرفة الكلمات الفصيحة التي تكون في متناول يد البلغاء والفصحاء ومن ينتهج صنعة البلاغة في كلامه، ثم إن علماء البلاغة لم يكتفوا بكلمات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف لوجود مدونة أخرى واسعة ضمت كلمات العربية الفصيحة وهي مأثر عن العرب من الشعر والنثر والأمثال والكلام المتداول، ولكن هذه المدونة الأخرى لم تكن مهذبة منقحة ويصعب على العلماء تصفيتها كلها بإزاحة غير الفصيح عن الفصيح، بسبب تعذر الإحاطة بكلام العرب ولسانها، وللحاجة إلى الرجوع إلى معاجم اللغة كلها واستقرارها، وهذا يتعذر على الفرد الواحد، فإن لسان العرب أوسع الألسنة ويشتمل على كلمات يصعب الإحاطة بها، قال الشافعي ((ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبها وأكثرها

بمقابل معينة حسب الموقع الجغرافي، وهذا التحديد كان من أجل تثبيت القواعد النحوية والقياس عليها، فهو معني بصحة بنية الكلمة وسلامة التأليف واستقامته، ولهذا فإن مقياس الفصاحة عند علماء اللغة هو ((ما أفصح عن المعنى، واستقام لفظه على القياس، لا ما كثر استعماله)) (اللخمي، ١٩٨٨/٣٦). فالعبارة في فصاحة الكلمة هو جريها على القياس اللغوي ودلالاتها على المعنى، ولهذا يكثر في كتاب الفصحح وشروحه والكتب التي حاولت أن تؤسس لصناعة الكلام مثل إصلاح المنطق لابن السكيت ولحن العامة لأبي بكر الزبيدي وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص عمر بن خلف الصقلي النحوي اللغوي وكتب الألفاظ الكتابية مثل كتاب ابن السكيت وكتاب الهمذاني، أقول إن هذه الكتب يكثر فيها قولهم (وهو القياس وهو مقيس)، بل يكثر فيها الغريب من الألفاظ التي لا يجذبها نقاد البلاغة، لأن معيار الفصاحة عندهم هو دلالة الكلمة على المعنى وصحة قياسها بمجيبها على وفق أوزان العرب. وأما الفصاحة عند الأدباء وعلماء البلاغة فهي أمر يأتي بعد صحة البناء وسلامة التأليف ولهذا قال ابن الأثير ((وأسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية، وإنما تؤخذ منهم مسألة نحوية أو تصريفية، أو نقل كلمة لغوية، وما جرى هذا المجرى؛ وأما أسرار الفصاحة فلها قوم مخصوصون بها)) ابن الأثير، ١٤٢٤هـ، ٢٨٠/١-٢٨١. فالرجع في إثبات الفصاحة هو ما أثبتته نقاد الأدب وعلماء البلاغة، ومقياس الفصاحة عندهم هو ما كثر استعماله بعد مراعاة قوانين اللغة.

أي في جذرها اللغوي أو في صياغتها أي في بناء اشتقاقها على أوزان العربية، فحسُن موقع الكلمة في نفوس الجمهور يعد ركنا مهما في توصيف الكلمة بالفصاحة، ولهذا قصد الخطيب القزويني أن يضع معيارا وجوديا لتوصيف موجز لفصاحة الكلمة في قوله ((وعلامه كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها)) الخطيب القزويني، ١٩٩٩/٨٠. فالاستعمال الكثير أو كثرة الاستعمال بالمقارنة مع غيرها في المعنى نفسه - أي بين الكلمات المتواردة في المعنى نفسه- هو المعيار في فصاحة الكلمة، وهذا الأمر يمهّد لنا الطريقة المثلى في تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وذلك بتعليمهم الكلمات الأكثر استعمالا، ويمكن جمع كلمات القرآن والكلمات التي تحدث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من غيرها فيكون لنا معجم صغير في الكلمات التي ينبغي تعليمها للناطقين بغير اللغة العربية ليغترفوا منها.

رابعا- لا يرجع في تمييز الكلمات

الفصيحة من غيرها إلى قوانين

علماء اللغة وما وضعه أصحاب

المعاجم،

كما أنه لا يرجع في فصاحة الكلام إلى قوانين النحو والصرف، لأن معيار الفصاحة عند علماء اللغة والنحو والصرف هو كونها جاءت في زمن معين وهو زمن الاستشهاد الذي انتهى في ميدان الشعر بإبراهيم بن هرمة الذي توفي سنة ١٧٦ هجرية، فهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، وفي ميدان النثر حدد الاحتجاج

٢- ما استعملته العرب وخاصة المحدثين دون عامتهم فهذا حسن جدا لأنه خلص من حوشية العرب وابتدال العامة.

٤- ما كثر في كلام العرب وخاصة المحدثين وعامتهم ولم يكثر في أسنة العامة فلا بأس به.

٥- ما كان كذلك، ولكنه كثر في أسنة العامة، وكان لذلك المعنى اسم استغنت به الخاصة عن هذا، فهذا يقبح استعماله لا يبتذله.

٦- أن يكون ذلك الاسم كثيرا عند الخاصة والعامة، وليس له اسم آخر، وليست العامة أحوج لذكره من الخاصة، ولم يكن من الأشياء التي هي أنسب بأهل المهن فهذا لا يقبح، وليس يعد مبتذلا، مثل لفظ: الرأس والعين.

٧- أن يكون كما ذكرناه إلا أن حاجة العامة له أكثر، فهو كثير الدوران بينهم، كالصنائع، فهذا مبتذل.

٨- أن تكون الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب والمحدثين معني، وقد استعملها بعض العرب نادرا لمعنى آخر، ويجب أن يجتنب هذا أيضا.

٩- أن يكون العرب والعامة استعملوها دون الخاصة، وكان استعمال العوام لها من غير تغيير، فاستعملها على ما نطقت به العرب ليس مبتذلا، وعلى التغيير قبيح مبتذل.

فهذه الأقسام توضح أن المعيار البلاغي لم يكن يعوّل على قدم الكلمة في توصيفها بالفصاحة بل العبارة بالاستعمال من المتكلمين والتقبول من المتلقين، مع شرط أن تكون الكلمة عربية في أصلها

خامسا - عد أن وضع علماء البلاغة قانون اختيار الكلمات الفصيحة وأنشأوا المعجم النظري الذي يمكن أن نطلق عليه مصطلح (متخير الألفاظ الفصيحة المستعملة)

من خلال هذا القانون لجأوا إلى وضع قانون كلي آخر يقربنا من إقتان صناعة النص السليم البليغ، فوضعوا قانونا يعرف به الكلام الفصيح من غيره، لأن الكلام الفصيح ليس هو عبارة عن تجميع الكلمات الفصيحة لتفيد معنى ما، واتجهوا إلى الطريقة نفسها التي صاغوا بها قانون فصاحة الكلمة وهو قانون السلب الكلي، فقالوا في تعريف فصاحة الكلام ((خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها)) (التفتازاني، ٢٠٠٧، ١٤٤، فهذا القانون الكلي يمكننا من صناعة النص الفصيح إن اتبعنا مقتضياته، فهذا القانون اشتمل على اربعة شروط، لا بد من اجتماعها كلها لتحصيل النص الفصيح، مع التذكير بأن علماء البلاغة إلى الآن لم يتطرقوا إلى صناعة النص البليغ الذي هو الغاية في البلاغة العربية بل هو الغاية القصوى في كل نص لغوي مؤلف، لأن النص الفصيح يختلف عن النص البليغ، فالفصاحة قد تكون متحصلة دون البلاغة، ولكن النص البليغ يستلزم أن يكون فصيحاً، والنص الفصيح الذي يخلو من وصف البلاغة له حالتان:

١- ما إذا كان النص غير متناسق ولاموصول الأواصر والعرى، وهذا يتحقق في ربط الكلمات المفردة كما في ربط الكلمات من غير مناسبة لها في المعنى (التفتازاني، ٢٠٠٧،

١٤٧)، كما في جمع سطل مع قنديل أو مسجد مع رز، أو السماء مع القمامة، ويتحقق في ربط الجمل كما في ربط الجمل من غير علاقة مناسبة بينها مما بحثه علماء البلاغة في مبحث الفصل والوصل، لشرط المناسبة بين الجملتين في الرصف الذي عبر عنه علماء البلاغة بالجامع، (الخطيب القزويني، ١٩٩٩، ٢٨٠) فلا يصح أن نقول مثلاً أقامت جامعة أكسفورد حفلا لطلابها ولاشك أن ساحل البحر في لبنان جميل، لفقد المناسبة والجامع والرابط بين الجملتين.

٢- ما إذا كان النص غير موافق لسياق النص أي عدم مطابقتها لمقتضى الحال-

سادسا- بعد النظر في تعريف علماء البلاغة لفصاحة الكلام

يتبين أن علماء البلاغة أرادوا أن ينهوا إلى ثلاثة شروط لا بد أن يتحقق بها صانع النص الفصيح وهي:

١- المعرفة بعلم النحو بما يستلزمه خلوص النص من ضعف التأليف وخلوه من التعقيد في النظم، إذ إن مثل هذا راجع إلى النحو، والكلام المستقيم السليم التأليف كثيراً ما تحدث عنه سيبويه في كتابه بل قدمه في بداية كتابه لأهميته (سيبويه، ٢٠٠٤، ٢٥/١-٢٦) بل كان من مقاصد تأليف الكتاب التعريف بطرائق تأليف النص العربي المستقيم الصحيح، ولهذا أشار علماء البلاغة إلى أن معرفة التأليف الضعيف من الصحيح في الكلام راجعة إلى معرفة

القانون النحوي المشهور، بحيث يكون الكلام جارياً عليه (التفتازاني، ٢٠٠٧، ١٤٥)، فالعبارة بوضع الكلام على المشهور ولاعبارة بما تضمنته أشعار العرب مما يخالف المشهور وإن تكلفوا له وجهاً أو أجازها بعض النحاة، لأن علماء البلاغة حين وضعوا هذا القانون كانوا في مقام تعليم صناعة النص وليس في مقام التصحيح والتأويل، وهذا الأمر يعد سبقاً لعلماء البلاغة في مهارات تعلم اللغة وتعليمها وذلك بأن يتبع معلم اللغة ومتعلمها صناعة النص اللغوي على المشهور من قواعد اللغة، ولم يقصد علماء البلاغة أن يكون صانع النص فحلاً في النحو عارفاً بقواعده ومسائله وخلافاته وشواهد، بل يكفي أن يعرف كيف يصنع النص السليم المستقيم الصحيح التأليف.

٢- معرفة سنن التألف بين الكلمات، فصحة رصف الكلمات وتناسق الجمل في الوصل أو الفصل شرط في تحقق صناعة نص فصيح، ولا يقصد بصحة الرصف سلامة تأليف النص فهذا مرجعه إلى علم النحو، ولكن يقصد بصحة الرصف أن يكون الكلام سهل المتتابع أو أن لا يكون عسر النطق، باعتبار أن من صفات الكلام البليغ أن يجري على اللسان من غير تعثر، فالبلاغة لا تكن في فصاحة الكلمة المفردة ما لم تكن مع صاحبها سهلة الاستعمال قريبة المأخذ، بأن يكون بين الكلمات تلازم نحوي ولغوي أو تضاف كالعلة والمعلول والسبب والمسبب والسفل والعلو والأقل والأكثر والزيادة والنقص أو تماثل كالشمس

الرسالة(العسكري، ٢٠١٣، ٢) كما صرح به الخطيب القزويني حين قال ((إن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد)(الخطيب القزويني، ١٩٩٩، ٨٩)

٢- التعريف بمستويات بلاغة النص فإن البلاغة مستويات تبدأ من الكلام المستقيم الصحيح وتصل إلى مستويات تبلغ بصاحبها أعلى مراتب البلاغة، وذكر هذا أبو هلال العسكري بين أنه بالبلاغة يفرق بين الجيد والرديء والناذر والبارد من القول (العسكري، ٢٠١٣، ٨) كما نص عليه الخطيب القزويني أيضاً. (الخطيب القزويني، ١٩٩٩، ٨٩) -٤- التعريف بمواضع جماليات النص ومكامن روعة التعبير وهذه الوظيفة هي وظيفة توصيفية تجري في ميدان الإثارة النصية ولاشك أنها تؤثر في إنجازية النص وتقبله.

تاسعا- إن البلاغة حصيلة القواعد

النحوية والصرفية واللغوية،

فلا يمكن دراسة البلاغة من غير معرفة هذه القواعد الكلية كما لا يمكن التعبير بنص بلاغي خارج عن هذه القواعد، وقد نبه الخطيب القزويني إلى هذا الأصل حين أرجع طريقة تمييز النص الفصيح من غيره إلى علم اللغة والصرف والنحو(الخطيب القزويني، ١٩٩٩/٩٠)

عاشرا- يعد كل من المران والدربة

أساسا

مهما في التعبير الفصيح والتأليف

ميدانا لتسابق المتكلمين بغريب اللغة والتشادق بالألفاظ المتسرة على أفهام الكثيرين من الناس، فالغربة ليست شرطا في حد البلاغة، بل ((اصطلاح أهل البلاغة على نبذها وترك استعمالها في مرسل الكلام واستعملوا الطويل، وهذا يدل على أن البلاغة لاتعاب بالغربة ولاتعمل بها شيئا)) الخطابي/٣٧. فقد يضر الغريب بالنص ويحط من فصاحته، و((الغريب لم يكثر في كلام إلا أفسده وفيه دلالة الاستكراه والتكلف)) (العسكري، ٢٠١٣، ٩)، والفصاحة الظهور والبيان وليس الغموض والخفاء، ولعل نظرة في كلمات القرآن الكريم تبين لنا مكانة الكلمات المشهورة المستعملة وجمالية رصفها ونظمها.

ثامنا - إن البلاغة العربية لها أربع وظائف

قامت على وفقهما أسسها وإجراءاتها، وهذه الوظائف بإيجاز هي:
١- التعريف بمواضع الإعجاز وأحواله، وهذه القضية قد أشار لها أكثر علماء البلاغة باعتبار أن صحة نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتبطة بمعرفة إعجاز القرآن(العسكري، ٢٠١٣، ٧-٨) وذكر العلوي أن الغاية من معرفة البلاغة هي الوقوف على معرفة أحوال الإعجاز(العلوي، ١٩٩٥، ١٣/١)، وهذه الغاية هي غاية دينية عقديّة

٢- التعريف بطرائق إنجاز النص اللغوي الصحيح وهذا الأمر أشار له أبو هلال العسكري حين ذكر أنه يستعان بهذا العلم على صنع القصيدة وإنشاء

والقمر أو تضاد كالتنوير والظلام أو شبه تضاد كالسما والارض والسهل والجبل، ولاشك أن مجرى العرف والعادة والألف مما يصحح طريقة انعقاد الربط والرصف، ولهذا تختلف طرائق الرصف من زمن إلى آخر، فليست الفصاحة محصورة في زمن دون زمن ولا بيئة دون أخرى، وهذا الأمر يجعل مرجعية الفصاحة إلى عرف المتكلم بعد مراعاة قوانينها، وفي القرآن الكريم كلمات لاتكاد تفتقر مثل الصلاة والزكاة، والجوع والخوف، والرغبة والرغبة، الإيمان والعمل الصالح، الجن والإنس، الجنة والنار.

٣- معرفة وجوه العلاقات اللزومية بين المعنى الأول والثاني بشرط أن تكون هذه العلاقة معلومة في عرف المتلقين، وهذا يجري في الأساليب الإنشائية التي يراد بها غير معناها الحقيقي وفي الاستعارة والمجاز والكناية، فإن الانتقال الذهني من المعنى الأول الظاهر من اللفظ إلى المعنى الثاني المقصود لا بد أن يكون سهل التلازم، وهذا التلازم هو تلازم عرفي وليس عقليا، لأن البلاغة هي صناعة كلام يوافق عرف المتلقين عقلا وبيئة وزمنا ومكانا وملاسات تكتنفهم، فأعراف المتلقين هي التي تصنع بلاغة الكلام وترفع شأنه وتجعله أقدر على إصابة المعنى وأشد تأثيرا في المتلقي.

سابعاً- إن البلاغة العربية ليست مرتعا لبيان جماليات النص اللغوي فقط

كما يظن البعض كما أنها ليست

يشهد بصحة ما ذكرته، وهو أنه قد جاءت لفظة واحدة في آية من القرآن وبيت من الشعر؛ فجاءت في القرآن جملة متينة، وفي الشعر ركيكة ضعيفة، فأثر التركيب فيها هذين الوصفين الضدين؛ أما الآية فهي قوله تعالى: (فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين

لحديث إن ذلكم كان يؤذي النبي فيستحيي منكم والله لا يستحيي من الحق). وأما بيت الشعر فهو قول أبي الطيب المتنبّي:

تلدّه لآء المروءة وهي تؤذي

ومن يعشق يلدّ له الغرام

وهذا البيت من أبيات المعاني الشريفة، إلا أن لفظة «تؤذي» قد جاءت فيه وفي الآية من القرآن وحطّت من قدر البيت لضعف تركيبها وحسن موقعها في تركيب الآية)) (ابن الأثير، ١٤٢٠، ١٥٢/١-١٥٣)، وقد نبه ابن الأثير إلى أن طريقة رصف كلمة «تؤذي» في العربية أن تكون مندرجة مقترنة مع ما يأتي بعدها متعلقة به ولاتكون منقطعة كم فعل المتنبّي، فالكلمة قد تكون مستجمعة صفات الفصاحة ولكن ليس بالضرورة أن يكون الكلام المتضمن الكلمات الفصيحة فصيحاً لأن فصاحة الكلام راجعة إلى طريقة رصف الكلمات وإلى اعتبار المقام الذي قيلت فيه فينتج حينئذ الكلام البليغ.

الثالث عشر- صفة الفصاحة التي

يبحثها علماء اللغة والنحاة

كانت لتحديد زمن الاستشهاد النحوي أو اللغوي أو جغرافيتهما، فانشغلوا بتحديد زمن الاستشهاد في الشعر وتحديد القبائل التي لم تخلط الأعاجم في النثر، فالنصاحة عند اللغويين والنحاة مرتبطة بالنقاء (تمام حسان، ٢٠٠٥، ٣٠٨)

أساليب البلغاء واستكنانه نصوصهم كما تقدم في المسألة السابقة، وقد أحال السكاكي إدراك الإعجاز إلى الذوق، وإن كان في كلامه نظر سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله. كما سيأتي القول بأن الذوق هو المعيار الحقيقي في فصاحة الكلمة،

الثاني عشر- رتب فصاحة الكلمات متفاوتة،

فقد تكون الكلمة فصيحة وذلك إذا كانت في موضعها وفي مقامها وسياقها، وقد تكون الكلمة نفسها غير فصيحة في موضع آخر نائية عن مكانها، فالنصاحة ليست وصفا ذاتيا للكلمة لتجاوزها بل بحسب موضعها وسياقها ومناسبتها، فالالفاظ تتفاوت بتفاوت المقامات (عصام الدين، ١٧٠/١)، ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك في موضع ثم تراها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر، كلفظ الأخدع في بيت الحماسة:

تلفتُ نحو الحيّ حتى وجدتنى

وجعت من الإصغاء ليتها وأخذعا

فإن لها مكانا حسنا، ثم إنك تتأملها

في بيت أبي تمام:

يا دهرُ قومٍ من أخذعِكَ فقدُ

أضججت هذا الأنام من خرفك

فتجد لها من الثقل على النفس، ومن

التبغيص والتكدير، أضعاف ما وجدت

هناك من الروح والخفة، ومن الإيناس

والبهجة. (الجرجاني/٤٦-٤٨). وقال

ابن الأثير ((ومما يشهد لذلك ويؤيده أنك

ترى اللفظة تروك في كلام، ثم تراها في

كلام آخر فتكرهها؛ فهذا ينكره من لم يذق

طعم الفصاحة، ولا عرف أسرار الألفاظ

في تركيبها وانفرادها. وسأضرب لك مثالا

البليغ، فأول الطريق يكون بمتابعة النصوص البليغة والفصيحة لينسج المتعلم صناعة البلاغة على شكلها ومعانيها، وطريق صناعة النص البليغ تبدأ بالتعلم والتقليد، ولاشك أن السير على منازل التقليد يورث مرانا في صناعة النص البليغ وبعده يكتسب الألفة حتى يصل إلى الذوق الذي هو منتهى غاية التعلم إذ يكون كالملكة.. وقد أوجب ابن الأثير المران والإدمان على تعلم أساليب النصحاء فهما اللذان ((يجعلان من عسرك بالقول إمكانا وكل جارحة منك قلبا ولسانا)) (ابن الأثير، ١٤٢٠، ٢٥/١)، بل دعا ابن الأثير إلى تقليده في بعض مسائل البلاغة (ابن الأثير، ١٤٢٠، ١٧٢/١) وقد عدّ السكاكي كلا من المران والدرية مسلكتاً في تعلم البلاغة، فنبه على أن ((ليس الواجب في صناعة وإن كان المرجح في أصولها وتاريخها إلى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالتأشيه عليها في استفاضة الذوق منها فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكيمات وضعية واعتبارات إيفية، فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه وإن فاته الذوق هناك إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق)) (السكاكي، ١٩٨٢، ١٦٩) ولأظن السكاكي قد قصد أن يكون التقليد مختصا بالبلاغة العربية بل هو عام يجري في كل اللغات.

الحادي عشر - يعد الذوق معيارا

مهما في معرفة كثير من الأحكام

البلاغية،

وهو الحاكم في علم البلاغة، والذوق يتحصل من المران والدرية والتعود على

مدخلا جديدا لفهم طرائق البلاغة.

السادس عشر- من البلاغة ما يصح أن نطلق عليه بلاغة الاستماع،

وهذه عائدة إلى المتلقي، فإن الاستماع فن لأنه موصل إلى وضوح الدلالة وحسن الفهم، قال أبو هلال العسكري ((فإن المخاطب إذا لم يحسن الاستماع لم يقف على المعنى المؤدي إليه الخطاب، والاستماع الحسن عون للتبليغ على إفهام المعنى.. وحسبك من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع)) (العسكري، ٢٠١٣/٢١). فليست البلاغة في إطلاق الكلام الفصح، ولن يوصف الكلام بالبلاغة مالم يعلم المتكلم موقف المتلقي من فهم كلامه، ولا أقصد إنجاز الكلام بل فهمه ووضوح معناه، فالتبليغ مكلف بحسن إفهام المخاطب، كما أن الاستماع بلاغة، فينبغي أن يقوم التبليغ بانتهاز الفرصة لإفهام السامع، فمعرفة مواقع الفرصة في إنتاج النص من البلاغة، ويمكن أن نعبر عن هذا المعنى ب(حسن التأقيت في الخطاب)، وهو راجع إلى مقتضيات الخطاب، وهذه المقتضيات ينبغي على المتكلم التبليغ استبصارها، فقد يدع المتكلم الإفصاح في الكلام ويعدل إلى الكتابة حين يكون طريق الإفصاح عسرا، وحينئذ تكون الكناية هي البلاغة، فيكون الاستماع أوعى وأبلغ.

المحور الثاني إجراءات نظام البلاغة العربية؛

لقد خالفت إجراءات البلاغة العربية الإجراءات التي قامت عليها الأنظمة

فالمقارنة تعرف بوجه من وجوه الإعجاز وليس كلها، لأن الإعجاز في القرآن الكريم لا يكون في وجه واحد فقط كأن يكون في اختيار الكلمة المناسبة مثلا أو في مناسبة المقام أو غيرهما بل الإعجاز القرآني في نظرنا هو وجوه متعددة لا تقتضي في زمن معين، فكما توالت أزمان حضرت وجوه أخرى.

الخامس عشر- البلاغة ليست

توصيفا للكلام فقط،

فقد يكون سكوت ما يستوجب الكلام بلاغة، قال ابن المقفع ((البلاغة اسم لمعان تجري في وجوه كثيرة منها ما يكون في السكوت)) (الجاحظ، ١ /) وهذه البلاغة تفارق بلاغة الحذف الذي هو من فنون البلاغة المبحوث في علم المعاني، فسكوت المتكلم قد يعد من البلاغة، وذلك في حالة أن يكون المتلقي لا ينفج معه القول، والسكوت مقال مجازي فيدخل تحت قول البلاغيين لكل مقام مقال، فبعض المقامات تستدعي سكوتا، وقد أوجز أبو هلال العسكري مواضع بلاغة السكوت بذكر أمثلتها، فقال ((فالسكوت يسمى بلاغة مجازا، وهو في حالة لا ينجع فيها القول ولا ينفج فيها إقامة الحجج، إما عند جاهل لا يفهم الخطاب أو عند وضيع لا يهرب الجواب أو ظالم سليل يحكم بالهوى ولا يرتدع بكلمة التقوى وإذا كان الكلام من الخير أو يجلب الشر فالسكوت أولى، كما قال أبو العتاهية: ما كل نطق له جواب

جواب ما يُكره السكوت

..وربما كان صمتك في حال أوفق من كلامك)) (العسكري، ١٩/٢٠١٣). وقد يكون السكوت بيانا وبلاغة، ولاشك أن هذه الإشارة البيانية لبلاغة السكوت تعد

بينما تعرف الفصاحة - للكلمة المفردة والكلام- عند البلاغيين بمعيارية أخرى لاتعلق بزمن ولا قبيلة بل بالذوق وإن وضعت للفصاحة البلاغية شروطا ولكنها ليست مقيدة بزمن ولا موضع، ولهذا أرجع الخطيب القزويني معرفة فصاحة الكلمة المفردة إلى الاستعمال الكثير من الموثوق بعريبتهم أو كثرة الاستعمال.

الرابع عشر- رتب البلاغة متفاوتة

(السبكي، ٢٠٠٣، ٧٢/،)

لتفاوت فصاحة الكلمات وفصاحة الكلام والاختلاف في معرفة مناسبات الكلام مما يستلزم التفاوت في بلاغة الكلام، ولهذا قال السكاكي ((وللبلاغة طرفان أعلى وأسفل متباينان تباينا لا يترأى له ناروبيتهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة، فمن الأسفل تبتدىء البلاغة... ثم تأخذ في التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حداً لإعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها، وكالملاح، ومدرك الإعجاز عندي هو الذوق ليس إلا، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين) (السكاكي، ١٩٨٣/٤١٥-٤١٦)، ويقصد بالعلمين علمي المعاني والبيان، فمعرفة وجوه البلاغة متيسرة في القرآن وغيره ولكن معرفة نفس وجه الإعجاز فلا يدرك في نظر السكاكي، ولعل ما اختاره السكاكي هو نوع من الصرفة، والإ فكيف لا يدرك وجه الإعجاز حين المقارنة بين نص قرآني وغيره في المعنى نفسه، كما فعل السكاكي نفسه حين قارن بين قوله تعالى (ولكم في القصص حياة يا أولي الأبصار لعلمكم تعقلون) وقول العرب (القتل أنقى للقتل)

وحدة موضوعية متكاملة وصورة واحدة يرفد سابقها لاحقها ويشد آخرها أولها، فلا مجال لتقطيع أوصال البلاغة من غير رباط يشد أوصالها أو سلك ينظم دررها، وما أشبه هذه الوحدة الموضوعية لعلم البلاغة بالإنسان الصحيح السوي، فكما أن الإنسان لا يكون إنسانا حتى يستتطق، فإنه لا ينطق بالعين وحدها ولا بالرأس وحده ولا باللسان وحده، بل بجملته باعتباره إنسانا، فشأن البلاغة كشأن الإنسان، فلا يمكن الاكتفاء بفن المعاني مثلا والتبحر فيه من غير معرفة سائر فنون البلاغة، ومن أقتن فنا واحدا كان كمن رسم عضوا واحدا من أعضاء الإنسان كاليد مثلا ليقدم صورة الإنسان للآخرين، نعم قد يكون إقتان فنَّ مسهلا لمعرفة فنَّ بلاغيٍّ آخر وليس كافيا فيه، فمن أقتن فنَّ التشبيه ومهر فيه سهلت عليه فنون علم البيان، قال السكاكي في التشبيه معللا سبب تقدمه على المجازو الاستعارة والكناية ((فهو الذي إذا مهرت فيه ملكت زمام التدريب في فنون السحر البياني)) (السكاكي، ١٩٨٢، ٣٢١). بل إن الاستعارة بنتُ التشبيه، والكناية تبع لهما، ومعرفة المتبوع مقدمة على معرفة التابع.

خامسا - دلالة الأسلوب منوطة بمآل تنزيله :

فبالأساليب البلاغية لها أشكال تركيبية، ولكل أسلوب طريقته في الأداء، فالخبر له طريقة في الأداء، وذلك بأن يكون النص محتملا للتصديق والتكذيب، كتقولنا السماء ممطرة، والإنشاء نوعان وهما الإنشاء الطلبي والإنشاء غير الطلبي،

ولننظر إلى تشبيهات القرآن والحديث فإنَّ صور المعاني فيها مقبولة عند المتلقي واضحة وهي من عرف الناس، ولم يرد فيهما صورة مبتدعة غير معروفة.

ثانيا - صناعة النص البلاغي مرتبطة بما يحتاجه المتلقي،

قال أبو هلال العسكري ((وينبغي أن تعرف أقدار المعاني فتوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فتجعل لكل طبقة كلاما ولكل حال مقاما، حتى تقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار الحالات)) (العسكري، ١٢٥/٢٠١٢)، فلا يصح مخاطبة الجمهور بلغة الفلاسفة مثلا، وقد خاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم كل قوم بما ناسبهم، فقد استعمل كلمات البداوة مع أهلها.

ثالثا - ديمومة النص عند علماء البلاغة

مرتبطة بانسجامه وارتباط بعض أجزائه ببعض، ولهذا فضل الشعر على النثر، فقد طال بقاؤه على أفواه الرواة وامتداد الزمان، ولهذا يستفيض بين الناس، (العسكري، ١٢٦/٢٠١٢) وقد استفاض القرآن الكريم بانسجام نصوصه وتواتق أو امره فسهل حفظه، ولهذا انتشرت الدراسات التي تعنى بتناسب الآيات والسور، فظهرت بلاغة الانسجام النصي في القرآن الكريم.

رابعا- إن البلاغة العربية لا تقتصر على معرفة فن واحد والتحذق فيه، فلا بد من تصور البلاغة باعتبارها

الأخرى في اللغة العربية، فلم يعتمد نظام البلاغة العربية المعيار الزمني أو الجغرافي في تحديد البلاغية من غيرها، فقد يحكم نظام البلاغة على بيت لامرئ القيس بأنه غير بليغ ويحكم على بيت لشاعر معاصر بأنه من البلاغة بمكان. بخلاف النظام النحوي الذي اعتبر المعيار الزمني هو الأساس في الاحتجاج بالنصوص في إثبات القواعد النحوية أو الصرفية، كما بين البحث إجراءات أخرى قام عليها نظام البلاغة العربية، ومنها:

اولا - صورة المعنى في التشبيهات والاستعارات

لابد أن تكون مقبولة عند المتلقي، وليس للابتكار وللابتداع فضل وميزة إذا قبحت الصورة أو كانت مستهجنة، والمرجع في هذا هو العرف، أي عرف التخاطب، فذكر ما لا يعتاد عليه الجمهور ليس من البلاغة، لأن على البليغ أن يعتمد المعاني الجُمهورية، فقد أوجب أبو هلال العسكري على البليغ أن ((يتوخى فيه-أي في كلامه- الصورة المقبولة والعبارة الحسنة، ولا يتكل فيما ابتكره على فضيلة ابتكاره إياه، ولا يغيره ابتداعه له، فيسهل نفسه في تهجين (تقبيح) صورته، فيذهب حسنه ويطمس نوره ويكون فيه إلى الدم أقرب منه إلى المدح)) (العسكري، ٦٦/٢٠١٢)، إن هذا الأمر يوضح لنا أن البلاغة لم تقم على الإغراب في المعاني التشبيهية والاستعارية، ولا تقصد بهذا الكلام عدم استعمال الفكر في اقتصاص المعنى، فهل شيء أحلى من النظر إذا صادف طريقا واضحا إلى المراد؟، فالبلاغة في متناول اليد إذا حسن استعمال الكلام ووفق حقه،

في خمسة مقاصد كلية تدرج فيها كل المقاصد الجزئية مباشرة أو بلطف المأخذ كما ذكرته في بحث (في لسانيات البلاغة العربية)، وهذه المقاصد الكلية هي (مقصدية الإيضاح والبيان ومقصدية المبالغة ومقصدية الاستدلال ومقصدية الجمال والإثارة ومقصدية الإيجاز)، فالنص البلاغي يمثل مقصد صاحبه، بل يمكن صياغة مفهوم كلي فنقول إن بناء النص يكون على وفق مقصده، ولهذا عنيت البلاغة العربية بذكر مقاصد فنونها وموضوعاتها، فكان لا بد من الاهتمام بثمار البلاغة، فالبحت البلاغي لا بد أن يتسجلي ثمار البلاغة وقطوفها، وذلك بمعرفة غابة علم البلاغة وغرضه، ثم لا بد من استبطان مقاصد هذا العلم في البحث البلاغي، ويمكن أن نقول إن من لا يعرف مقاصد البلاغة لا يستطيع أن يصوغ العبارات في مقامها، ومن ثم تنصم عرى البلاغة عن هذه العبارات والنصوص اللغوية، فتكون عبارات باهتة، ولا بد من الإشارة إلى أن احتقاننا بالمعرفة المقاصدية لعلم البلاغة لا يعني إلغاء مذكرتنا من قبل من أساسيات البلاغة ومفاهيمها الإجرائية كما في طريقة تأليف النص السليم الفصيح واستدعاء ملامح الجمال والإثارة والمقتضى الدلالي التي قلما ينفك عنها البحث البلاغي.

ثامنا - تفاوت المقاصد ملحوظ في البلاغة العربية،

وقد قدمنا من قبل تفاوت فصاحة الكلمات وتفاوت فصاحة الكلام وتفاوت بلاغة الكلام، فالمقاصد متفاوتة في الترتيب والأسبقية، فأول المقاصد التي

اللغوي على واقعته (المقال والمقام) الذي يفسر لنا نوع الأسلوب وتحولاته الدلالية وسبب إنجازها في وقت دون آخر، وفي حال دون آخر، وهذا يدفعنا إلى الخروج في تحليل النص اللغوي من أسر الدلالات المعجمية للنص أو من أسر شكله وصورته إلى تحرير دلالة التركيب وتعيين مقصده وتوضيح مراميه وأبعاده، وهذا الأمر ينقل لنا إجراءات البلاغة من المعيارية الضيقة إلى المقصدية الرحبة المرنة.

سابعاً - فنون البلاغة معجونة بماء المقاصد:

إن الفنون البلاغية والأساليب اللغوية التي أرسدت دعائم البلاغة معجونة بماء المقاصد، فلا نكاد نجد بحثاً بلاغياً من غير استدعاء لمقاصد البلاغة، وقد استهل علنا البلاغة كل فن بلاغي بذكر مقاصده وأغراضه، ولم يحصروا هذه المقاصد بل تركوا الباب مفتوحاً حسب مقتضيات العرف والعصر. وهذا ما نراه بوضوح عند السكاكي حين استهل أي مبحث بقوله ((وأما الحالة التي تقتضي...)) (السكاكي، ١٧٧/١٩٨٢ وما بعدها) وعبر الخطيب القزويني عن هذه المقاصد بالأغراض والمقاصد (الخطيب القزويني، ١٩٩٩، ١٠٢، ١٢٠ وما بعدها)، وقال الخطيب أيضاً في بيان عدم انحصار المقاصد فيما ذكره علماء البلاغة ((وإما لاعتبار آخر مناسب لا يهدي لمثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم)) (الخطيب القزويني، ١٢٠) وقد كرر الخطيب عبارة (وإما لاعتبار آخر مناسب) بعد ذكر مقاصد كل موضوع بلاغي تقريبا. وقد استقرت مقاصد البلاغة العربية وحصرتها

والإنشاء الطلبي له طريقة في الأداء وذلك بأن يتضمن صيغة دالة على الطلب، مثل قولنا كل من هذا الطعام أو اشرب الماء صافياً، ومثال الإنشاء غير الطلبي أساليب الاستفهام والنداء، ولكن لا يمكن الحكم على دلالة هذه الأساليب وبيان نوعها من صورتها أو شكلها التركيبي فحسب، بل لا بد من الاهتمام بالعوارض التي تكون سبباً لتغير دلالة الأسلوب، والعوارض تدخل ضمن ماوسمه البلاغيون ب(مقتضيات المقام)، ولهذا فهي تختلف بحسب الوقت والحال وماتقتضيه الواقعة اللغوية، فينزل الأسلوب على وزان الخصوصية النصية،

سادساً - إن البلاغة العربية لم تنص على دلالة كل جزئية من الأساليب البلاغية على حدتها،

فقد تكلفت كتب النقد البلاغي بذكر بعض هذه الدلالات مثل كتاب العمدة لابن رشيق والشعر والشعراء لابن قتيبة والموازنة للشريف الجرجاني، وأما كتب البلاغة فقد نصت على أمور كلية وعبارات مطلقة تتناول تراكيب غير محصورة مع النظر إلى خصوصية كل تركيب بحيث تكون له دلالة ليست في غيره، فنصوص البلاغة هي قوانين كلية، وهذا يجعلنا نفهم البعد التنزيلي لكل نص بلاغي على أنه نسق كلي ينظم الشتات كثير من الجزئيات، وهذا الأمر لا يقتصر على البلاغة العربية بل هو بعد في البلاغة الكلية إن صح التعبير، ولا شك أن هذه الجزئيات (التراكيب اللغوية السليمة الفصيحة) غير محصورة، ولا يصح حصرها أبداً، ومع أنها غير محصورة فهي تدخل في سياق الكلي وهو مناط تنزيل النص

لا بد من مراعاتها هو الوضوح والبيان التي لا ينفك عنها أسلوب، والكلام والاستماع بنيا على الفهم والإفهام (الجاحظ، ٧٦/١)، والبلاغة هي إيضاح المعنى وتحسين اللفظ (العسكري، ٢٠١٢، ١٧-١٦)، ثم يأتي مقصد الاستدلال أو إقامة الدليل الذي مرجعه إلى الإقناع والتأثير على المتلقي بمقتضيات الخطاب، ثم الجمال والإثارة ثم المبالغة ثم الإيجاز، وهذا الترتيب هو فرضية بحثية بعد النظر في كتب البلاغة ونقدتها. وحين ثبتت تفاوت المقاصد وأن بعضها أولى بالاعتبار من بعض فهذا لا يعني التقاطع بينها أو نفي التكامل في النسيج العام، فالمقصد الجزئي خادم للكلي، ومقصد الوضوح والبيان مبدأ لسائر المقاصد، وإن كان الإلغاز والإبهام قد يجري في بعض الأساليب ولكنه ليس مقصدا بل هو وسيلة لمقصد الإثارة والجمال، وهنا ينبغي التفويق في البحث البلاغي بين الوسائل والمقاصد، فالعبرة بالمأل بعد اعتبار مقتضيات قانون صناعة النص البلاغي، وهذا لا يعني عدم الاهتمام بالوسائل لأن المخلل بالوسائل مخل بالمقاصد، فلا بد من الاعتناء بصياغة الأساليب البلاغية وطريقة أدائها وصناعتها.

تاسعا - لا بد من وضوح المقصد

والغرض

(ويلاحظ أننا استعملنا الغرض بمعنى القصد مع أن بينهما فرقا دقيقا ولكننا نظرنا إلى المعنى المتوارد فيهما)، وقد عبر عن هذا المعنى كثير من البلاغ والأدباء الذين أسسوا لطريقة صناعة الكلام، فلا بد في الكلام البليغ من وضوح

الغرض (العسكري، ديوان المعاني/٨٧) والبلاغة هي وضوح الدلالة (العسكري، ديوان المعاني/٨٨).

عاشرا - البلاغة هي الكلام الصواب الصحيح السهل الحسن المعرض

إذ ينادي المعنى على نفسه فلا يجوح إلى فحص المعاجم لمعرفة معانيه ولا يطلب تكلفا لتصحيح عباراته، فالبلاغة هي الكلام الذي يفهمه الناس عامة ويرضاه أصحاب الذوق البلاغي والمتذوقون لأساليب البلاغة وعباراتها، والبلاغة قول تضطر العقول إلى فهمه (الجاحظ، ٩٠/١)

أي الكلام الواضح المعنى غير مشكل المقصد، فليست البلاغة في التشدق واستعمال الكلمات الغريبة والتعبير عن المعنى من غير طريقه، ولو نظرنا إلى القرآن الكريم وأحاديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم لرأينا سهولة الكلام وسلاسة التعبير ولطافة العبارة وشرف اللفظ مع القول الفصل والكلام البين الجلي مع قوة المعنى وفخامته ورفعته.

الحادي عشر- أسست البلاغة

العربية لمفهوم المرجعية المعرفية وضوابطها بين المتكلم والمتلقي،

فقد قامت إجراءات البلاغة على الإحالة على المرجعية المعرفية المشتركة بين المتكلم والمتلقي كما في المجاز المرسل والاستعارة والتشبيه والكناية. وقد بحث هذا القزويني في شروط حسن الاستعارة، فذكر أن الشبه بين طرفيها لا بد أن يكون جليا بنفسه أو بعرف أو غيره (الخطيب القزويني، ١٩٩٩/٤٧٢).

الثاني عشر- في البلاغة ثلاثة مقامات،

إن اعتبار المقام مطلوب في صحة الكلام وبلاغته، فمقتضيات المقام التي بحثها علماء البلاغة هي ضوابط تحكم بلاغة النص، ومقامات الكلام متفاوتة ولا حصر لها، ولم يحصر علماء البلاغة المقام في وضعية المتكلم والمتلقي قبل إنتاج النص وصدوره، فهذا القمام الذي ذكره في قولهم (لكل مقام مقال) هو الذي يكون قبل الشروع في الكلام، وأما بعد الشروع فيه فيحدث لنا مقام آخر وهو مقام الاقتران والتضام بين الكلمات، ثم يحدث لنا مقام آخر وهو مقام انتهاء الكلام، فصار لنا ثلاث مقامات ينبغي مراعاتها، ويمكن استيعاب قولهم (مقتضى الحال) في هذه المقامات الثلاثة، قال السكاكي ((ثم إذا شرعت فيا لكلام فلكل كلمة مع صاحبها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتقاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال)) (السكاكي، ١٩٨٢/١٦٨-١٦٩).

الثالث عشر- العبرة في توصيف

أي أسلوب بلاغي هو بما يقصده المتكلم مما هو واضح عند المتلقي أنه يقصد معنى ما، ولهذا فرقت الاستعارة عن الكناية من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه.

(الخطيب القزويني، ١٩٩٩/٤٧٥)، فالذي يفرق بين الأساليب المتشابهة في البحث البلاغي هو قصد المتكلم.

لا تتغير لأنها راجعة إلى طبائع حياتية ثابتة، وهذا الأمر يفسر لنا طريقة الأداء القرآني لكثير من الصور البيانية القائمة على العرف في تفسيرها، فقد قامت هذه الصور البيانية على العرف الدائم غير المتغير مما سمح لها بديمومتها واستمرار فعاليتها البلاغية والإبلاغية.

السادس عشر- لابد من التفريق في صناعة البلاغة بين الإجراء الشعري والإجراء النثري،

فلا يصح تتبع أثر المنظوم في صناعة نص نثري، فالشعر له كلماته وصوره وعلاقاته وضرورته المقبولة، وأما النثر فهو أسلوب آخر يفارق الشعر في بعض المسائل، ((إن كل ما يسوغ استعماله في الكلام المنثور من الألفاظ يسوغ استعماله في الكلام المنظوم، وليس كل ما يسوغ استعماله في الكلام المنظوم يسوغ استعماله في الكلام المنثور، وذلك شيء استنبطته، واطلعت عليه؛ لكثرة ممارستي لهذا الفن)) (ابن الأثير ١٤٢٠هـ/١٧٢)، فالشعر بطبيعته التنظيمية والشعرية يجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

الخاتمة

وإذ وصلنا إلى الخاتمة فنذكر هنا أهم نتائج البحث بإيجاز وهي:
١- علم البلاغة لا يختص بلغة دون أخرى، وقد تتماثل كثير من الفنون البلاغية بين اللغات المختلفة كالعربية والانكليزية والفرنسية والروسية، فيما يمكن أن نسمي هذا الأمر بالبلاغية الكلية، ولكن للبلاغة العربية نظاما اختص بها بعد أن وافق اللغات

إثبات النبوة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، لأن الأمر يحتاج إلى التوضيح وعدم التأويل كقوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) وكقوله تعالى في حق إثبات النبوة وعموم الرسالة (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا)، فلا نجد في هذه الآيات وشبهها مجازا ولا استعارة ولا كناية لاقتضاء المقام الحقيقة في مثل هذه المعاني، فكانت الحقيقة هنا هي الأبلغ.

الخامس عشر- العرف الذي أحال إليه علماء البلاغة في معرفة بعض العلاقات

مثل الكناية والاستعارة والتشبيه هو نوعان، عرف مؤقت وعرف دائم، نقول هذا لأن مفهوم العرف هو أنه ما كان معروفا في زمن دون مابعد مثلا وفي مكان دون آخر، ففي العرف المؤقت يكون فهم الصور البلاغية معولا على عرف المتكلم، فلا تتضح الصورة البيانية من دون دراسة وضع المتكلم وعصره مثلا، ولهذا تدب دراسة عصر الشاعر من جميع النواحي عند دراسة ديوانه ليتضح العرف السائد في وقته وحينها تستطلق النصوص على وفق عرف الشاعر، ولولا معرفة ملابسات القائل والقول لما فهم النص لأن العرف الذي قيل فيه القول قد تخطاه الزمن وتغيرت الأعراف بعده، ولكن هناك عرف آخر وهو العرف الدائم الذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال وهو العرف الراجع إلى طبيعة الإنسان مثل كون الأسد مخوفا للإنسان، وكون الأسد شجاعا وكثرة الطبخ تعني كثرة الزائرين والضيوف، فهذه الأعراف ثابتة دائمة

الرابع عشر- كلام علماء البلاغة ليس على إطلاقه

حين أجمعوا على أن الكناية أبلغ من الإفصاح والتعريض أوقع من التصريح وأن للاستعارة مزية وفضلا وأن المجاز أبدا أبلغ من الحقيقة، وهذا الإجماع على أبلغية ما ذكره قد نقله عبد القاهر الجرجاني (الجرجاني، ٧٠/١٩٩٢) ولكن الأمر يحتاج إلى تفصيل، لأننا نرى من الكلام البليغ ما لا يتضمن كناية ولا تعريضا ولا استعارة ولا مجازا. بل وقع في القرآن الكريم الإفصاح والحقيقة والتصريح، ولعل وقوع الحقيقة في القرآن الكريم أكثر من المجاز البلاغي. وهذا يدل على أن التأثير البلاغي فيما أجمع عليه علماء البلاغة ليس على إطلاقه وإلا لما اشتمل القرآن الكريم وغيره من الكلام البليغ مثل أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على غير ما ذكره، فالمزية في هذه الفنون البلاغية في كونها تقيد المعنى الذي يريد ويقصده المتكلم على طريقة إثبات المدعى (المعنى) وتقريره بالدليل، لأن الكناية والاستعارة والمجاز كلها تتضمن دليلا غير مصرح به إما على طريق اللزوم وإما على طريق القياس، ليكون إثبات المعنى بطريق الاستدلال المؤثر في المتلقي من أجل إقناعه وإنما كانت أبلغ من غيرها في مواضع الحاجة إلى الدليل حين يقتضي الاعتبار المناسب إقامة الدليل مع لطافة الجمال والإثارة فيما تحمله هذه الفنون، فالعبرة في الأبلغية هي وجود الاعتبار المناسب لكل نص لغوي على أي طريقة جاء، فقد تكون الحقيقة هي الأبلغ إذا اقتضى المقام التعبير بالحقيقة كما نجده في مواضع تثبت التوحيد في القرآن الكريم ومثله

- الأخرى في قوانينها البلاغية العامة، فكان لها أسس وإجراءات اعتمدها في وضع علم البلاغة العربية.
- ٢- فصاحة الكلمات والكلام وإن وضع لهما علماء البلاغة ضوابط كلية ولكن المرجع إليهما هو الاستعمال ومراعاة العرف الذي يتغير بتغير الأزمان والأمكنة والظروف، مع أن بعض الصور البيانية والتلازمات الفنية قد تجري ضمن العرف الدائم الذي ينبع من طبيعة الإنسان مثلا، فبقية هذه الصور معروفة مستعملة كما في التشبيهات والاستعارات والمجازات القرآنية.
- ٣- اهتم علماء البلاغة بالمران والدرية في تعلم البلاغة وصناعة الكلام الفصيح، بل أوجبوا التقليد في صناعة النص وإصدار الأحكام البلاغية في بدايات تعلم مهارات البلاغة، وهذا أيسر طريق في تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها بأسلوب فصيح معبر ومبليغ.
- ٤- يمكن جمع الأنفاظ الفصيحة المستعملة السلسلة السهلة وذلك بجمع كلمات القرآن والحديث النبوي الشريف، فيكون لنا معجما ميسرا في الكلمات الفصيحة ولاسيما لمن هو في بدايات تعلم اللغة العربية، ويمكن أن
- ٥- مزيد عليهما كلمات بعض الشعراء والخطباء المشهورين بالفصاحة.
- ٥- مقاصد الكلام معجونة في فنون البلاغة، ولهذا كانت هذه المقاصد مقترنة بأي موضوع بلاغي، والمقاصد ضروب متنوعة تكاد تكون غير محصورة لتباين الأعراف والأزمنة والأشخاص، ولكن يجمعها مقاصد كلية خمسة كما ذكرت في هذا البحث.
- ٦- المقامات التي بحثها علماء البلاغة هي ثلاثة، فمقام قبل الشروع في إنتاج النص ومقام اقتران الكلمات ومقام انتهاء النص، ويجمعها كلها في ماوسموه ب(مقتضى الحال).

المصادر والمراجع

- ١- ابن الأثير، نصر الله بن محمد، المثل السائر، ط١، ١٤٢٠هـ، بيروت، المكتبة العصرية.
- ٢- الفتازاني، مسعود بن عمر، ٢٠٠٧، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٣- الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، القاهرة، مؤسسة الخانجي.
- ٤- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، ١٩٩٢، دلائل الإعجاز، ط٣، جدة، دار المدني.
- ٥- حسان، تمام، ٢٠٠٦، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٥، القاهرة، عالم الكتب.
- ٦- الخطيب القزويني، محمد بن عبدالرحمن، ١٩٩٩، الإيضاح في علوم البلاغة، القاهرة-بيروت، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني.
- ٧- السبكي، أحمد بن علي، عروس الأفراح، ط١، ٢٠٠٣، بيروت، المكتبة العصرية.
- ٨- السكاكي، يوسف بن أبي بكر، ١٩٨٢، مفتاح العلوم، ط١/بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٩- سيبويه، عمرو بن عثمان، ٢٠٠٩، الكتاب، ط٥، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- ١٠- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، ١٩٩٠، الأشباه والنظائر، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ١١- الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، ط١، ١٩٤٠، القاهرة، تحقيق أحمد شاكر، الحلبي.
- ١٢- العسكري، الحسن بن عبدالله، ٢٠١٣، كتاب الصناعتين، ط١، بيروت، المكتبة العصرية.
- ١٣- عصام الدين، ابراهيم بن محمد، الأطول شرح تلخيص المفتاح، ط١، ٢٠٠١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ١٤- العلوي، يحيى بن حمزة، ١٩٩٥، الطراز، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ١٥- عياض، عياض بن موسى، الشفا في التعريف بحق المصطفى، ط٢، ١٤٠٧هـ، عمان.
- ١٦- اللخمي، ابن هشام، شرح الفصيح، ط١، ١٩٨٨، القاهرة، الخانجي،